النظريات الدلالية في القواعد التوليدية التحويلية

الأستاذة: نسيمة شـمام
جامعة خنشلة

ملخـــص:

تعد اللسانيات التوليدية التحويلية حاليا المدرسة اللسانية الأوسع انتشارا والأكثر دينامية ويصعب على الباحث إهمال تأثيرها في اللغة وعلم النفس والفلسفة وغيرها، إلا أن الدارسين لها يرون أن الدلالة كانت الحلقة الأضعف فيها ،لذا قدم تشومسكي نفسه وتلامذته تعديلات للنظرية أولوا فيها أهمية للمعنى.

معلوم من الدارسين اللسانيين أن النظرية التوليدية التحويلية لم تأت نظرية متكاملة أول الأمر ؛ بل تطورت عبر مراحل ثلاثة مرحلة البنى التركيبية و مرحلة النظرية اللسانية النموذجية و مرحلة النظرية اللسانية النموذجية الموسعة ، فمتى ظهرت النظريات الدلالية في القواعد التوليدية ؟ وما المبادئ التي استند إليها في هذه النظريات ؟

Résumé :

La grammaire générative et transformationnelle constitue l'une des écoles linguistiques les plus répandues. Nul ne peut ignorer son impact sur les sciences du langage, la psychologie, la philosophie, etc. Les spécialistes du domaine savent que, dans ses 1ere versions, la GGT avait rejeté la composante sémantique tout au long de son élaboration.

Cette théorie est passée par trois étapes : une 1ere version appelée «structures syntaxiques », une seconde appelée « la théorie standard » et une dernière « la théorie standard étendue ».

Dans ce travail, nous nous interrogerons sur l'origine de l'intégration de l'analyse sémantique dans la GGT.

ظهرت النظرية التوليدية التحويلية عام 1957م مع كتاب البنى التركيبية ثم كتاب مظاهر النظرية التركيبية الصادر 1965 م، ثم كتاب دراسات الدلالة .في القواعد التوليدية الذي ظهر عام 1972 م، وكتاب دراسات في الشكل و التفسير سنة 1977 م.[1]

أما النظريات الدلالية التي انبثقت عن القواعد التوليدية فهي كثيرة منها : نظرية الدلالة التفسيرية، نظرية الدلالة التوليدية، النظرية المعيارية الموسعة ، نظرية الحالات .

وبداية أنطلق من النموذج المعدل لتشومسكي والذي أضاف فيه مكون االدلالة .[2]

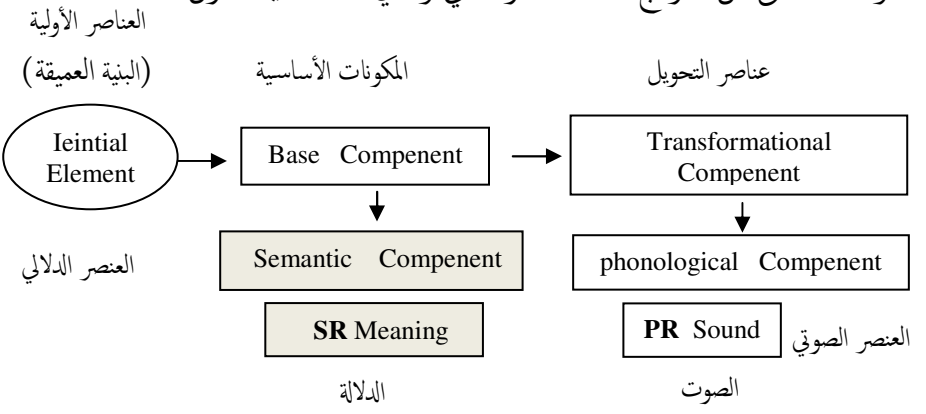

SR :Semantic representation **PR** :phonological representation

التمثيل الدلالي التمثيل الصوتي

ثم فصَّل في النظريات الدلالية الأبرز، وأستهلها بالدلالة التفسيرية،ثم نظرية الدلالة التوليدية ،ثم النظرية المعيارية الموسعة، وأختمها بنظرية الحالات .

1. الدلالة التفسيرية Semantic **:** أصدر اللسانيان كاتز Katz و فودورFodor في عام 1963 م مقالا بعنوان " بنية النظرية الدلالية The Structure of a Semantic Theory " تساءلا فيه عن 'موقع المعنى في نظرية تشومسكي'ومحتوى نظريتهما:« أن ثمة معانٍ يعبّر عنها بمستوى صوري من الوصف اللساني مختلف عن البنية النظمية يسمى

التمثيل الدلالي، وهذا المستوى من البنية اللغوية مقترن بالبنية النظمية بواسطة قواعد الإسقاط »[3]

مما يعني لزوم العودة - عند إنشاء الجمل- إلى معانيها الأصلية التي صيغت من أجلها .

فقد قام اللسانيان بـ «اقتراح المكون الدلالي في النحو التحويلي فانطلقا من نموذج النحو وطـالبا بأن يفسر المكون الدلالي البنية العميقة النحوية للجمل تفسيرا دلاليا »[4]

ذلك أن النظرية التوليدية التحويلية الأولى أخذ عليها إهمالها للمكون الدلالي الذي عمل "كاتز وفودور" على التركيز عليه في نظريتيهما التفسيرية. أي أنهما أضافا المعنى للبنية النحوية ورأيا ضرورة أن يوضح المعنى المخزون في البينية العميقة للجملة شكلها الذي تظهربه في البنية السطحية. وأن « التحويلات لا تمس المعنى، فلا علاقة بين القواعد التحويلية والعنصر الدلالي ».[5]

إذ إن التحويل يمس البنية السطحية فقط، وعليه فإن المعنى لا يتغير لأنه موجود في العمق. فنحن عندما ننتقل من البنية العميقة إلى البنية السطحية بواسطة قواعد التحويل فنحن لا نحدث تغييرا في المعنى المختزن في الذهن، بل ننقله من معانٍ إلى كلمات.

2 - الدلالة التوليدية Générative Semantic**:** تطورت هذه النظرية في أواخرالستينات عن النظرية التوليدية التحويلية الكلاسكية على يد روس Ross ولاكوف Lakoff و مكاولي Mc cawley، وركزت على النقاط الآتية

- تعميق البنية العميقة لتقرب أكثر من التمثيل الدلالي
- توسيع العملية التحويلية للاشتقاق من البنية العميقة إلى البنية السطحية
- تقليص القواعد الدلالية التفسيرية و ربطها بالتمثيلات الدلالية .
- التركيز على الظواهر التي تتطلب آليات وصفية قوية و على استعمال قواعد شاملة

كما أضافت النظرية عام 1973م فكرة توليد أربعة مستويات قائمة على نظرية دلالية هي : بنية منطقية، بنية سطحية، السياق، المعنى المنقول بحيث يسند المعنى السطحي للجملة في حدود البنية المنطقية التي يتم تحويلها بواسطة قواعد الاشتقاق إلى بنية سطحية.[6]

وهذه التعديلات كان قد أضافها لاكوف لتمس جانب اللغة حين الاستعمال ، فالجديد

الأساسي في الدلالة التوليدية : «يقوم على أن اشتقاق الجملة لا يبدأ بتوليد بنية عميقة نحوية، كما هي عند تشومسكي، بل بتوليد بنية مجردة تعطي التمثيل الدلالي. ومن ثم تخضع هذه البنية إلى عدة تحويلات يتم خلالها إدخال مفردات المعجم، إلى أن يتوصل أخيرا إلى البنية السطحية ».[7]

وبذلك أصبحت الدلالة التوليدية ترتكز على جانبين مختلفين هما :

- البنية اللغوية: فالمعنى السطحي للجملة يمكن تحديده من خلال بنيته المنطقية التحتية.
- الاستعمال اللغوي: فالمعنى المنقول للجملة يفسر في حدود الظواهر المتصلة بالسياق، وهذا ما يعرف بالتداولية.

ففي الدلالة التوليدية البنية العميقة هي التفسير الدلالي .

وهو ما جعل لاكوف ينتهي إلى أنه: «لا يمكن الفصل بين التركيب والدلالة».[8] والمقصود بالتركيب الشكل الذي يظهر عليه المعنى في البنية السطحية، وحسب النظرية لكل معنى دقيق في الذهن تركيب محدد يدل عليه وكلما تغير في السطح دليل على تغيّر جزء من المعنى، من أجل ذلك يؤكد لاكوف باستحالة فصل التركيب عن الدلالة، فارتباطها ارتباط الدال والمدلول عند دي سوسير فهما كوجهي الورقة لا يمكن فصلها. وغدا التمثيل الدلالي للبنية اللغوية – حسب النظرية التوليدية - ممثلا في الشكل الآتي :

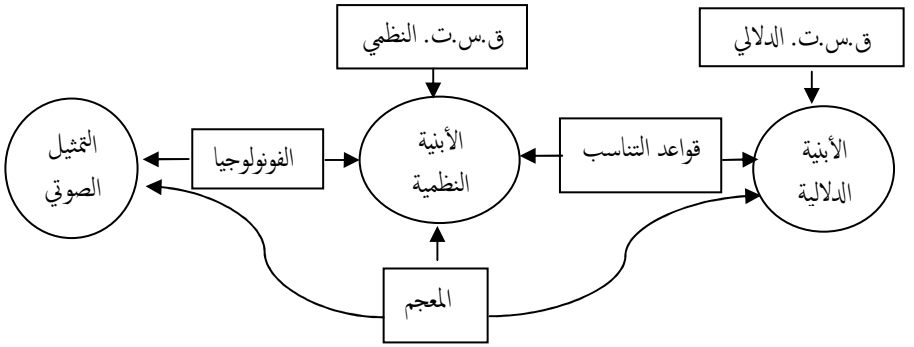

وقد رأى " راي جاكندوف" أن هذا التمثيل شبيه بتمثيل البنية في علم الدلالة التأويلية بحيث :

قواعد سلامة التكوين الدلالي (ق.س.ت. الدلالي)
قواعد سلامة التكوين(ق.س.ت. النظمي)
قواعد التناسب
الفونولوجيا
المعجم
} المكونات القاعدية والمعلومات المعجمية المخزنة

الأبنية الدلالية
التمثيل الصوتي
} الأبنية المبدعة التي ولدتها أنظمة القواعد أو التي أثرت فيها.[9]

وقد رأى جون ليونز في كتابه نظرية تشومسكي اللغوية أن الدلالة التوليدية تعد التحدي الحقيقي لنظرية تشومسكي اللغوية ذلك أنها ليست مجرد نظرية في علم الدلالة وإنما هي مرتبطة بالنظرية التوليدية وتختلف مع ما ذكره تشومسكي في كتابه (مظاهر النظرية التركيبية The Aspects of the theory of Syntax) الصادر1965 م، وهو أن قواعد العناصر أو المكونات الدلالية Semantic Compenent هي قواعد توليدية أكثر منها تفسيرية لذلك فعلم الدلالة التوليدي ليس بديلا لنظرية تشومسكي لأنه ذو أصول دلالية بينما نظرية تشومسكي ذات أصول نحوية، على الرغم من أنهما ينطلقان من مادة أولية واحدة هي الأصوات والدلالات ومحاولة تفسير كيف أن ابن اللغة قادر على التعامل مع تلك المادة اللغوية.[10]

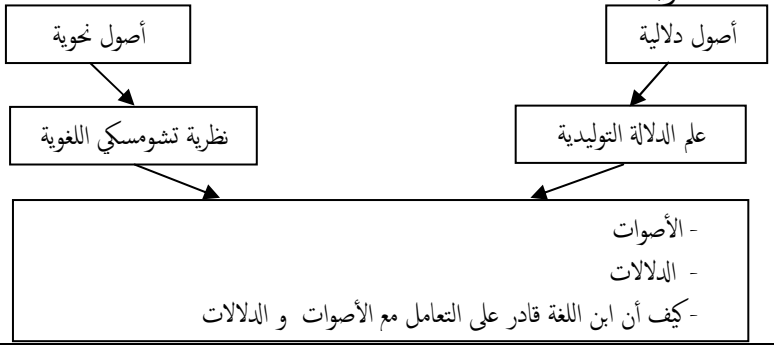

3- النظرية النموذجية الموسعة : Extended Standard Theory:نظرية تفسيرية أيضا، اقترحها جاكندوف وتشومسكي وانطلقا فيها من نظرية المعير لتشومسكي في كتابه (مظاهر النظرية التركيبية) الذي أصدره عام 1965 م و« عد فيها الدلالة مُكونًا من مكونات النحو»[11]

فقد ميز تشومسكي في كتابه The Aspects of the theory of Syntax بين الكفاية اللغوية والأداء الكلامي فحدد الأولى بأنها معرفة المتكلم الضمنية بقواعد اللغة، وحدد الثاني بأنه تَمَظْهر هذه المعرفة في عملية التكلم الآني، كما ركز في هذا الكتاب على مفهوم أصولية الجملة ويستعمل مصطلحي البنية العميقة والبنية السطحية اللذين أشار إليها في كتابه البنى التركيبية ويسمى نظريته بـ Theorie Standard النظرية النموذجية، وقد عدّ فيها أن المكونين الفونولوجي والدلالي تفسيريان في حين أن المكون التركيبي مكون توليدي، فالحدود بينهما (التركيبي والتوليدي) غير واضحة تماما.

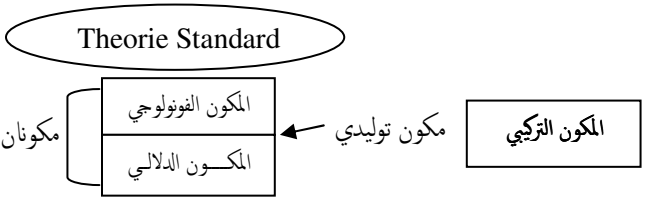

فالمكون الصوتي الوظيفي (الفونولوجي) والمكون الدلالي يعدان مكونين تفسيرين لاعتمادهما على المعنى بالدرجة الأولى، أما التركيب فمكون توليدي وضح البنية العميقة للجملة، ذلك : « أن الجملة تنتظم تركيبيا على مستويين أساسيين:
مستوى البنية السطحية، فتشتق البنية السطحية من البنية العميقة بواسطة القواعد التحويلية وتحدد القواعد المركبة البنية العميقة للجملة».[12]

ومعنى ذلك أن هذه النظرية تربط التمثيل الدلالي بالبنية العميقة والبنية السطحية على السواء وذلك من خلال :
- قاعدة تفسيرية دلالية للبنية العميقة .

- قاعدة تفسيرية دلالية للبنية السطحية.[13]

وذلك لأن البنية العميقة لا تحدد التفسير الدلالي كاملا، بل إن البنية السطحية تسهم بشكل جزئي في إجلائه وتحديده.

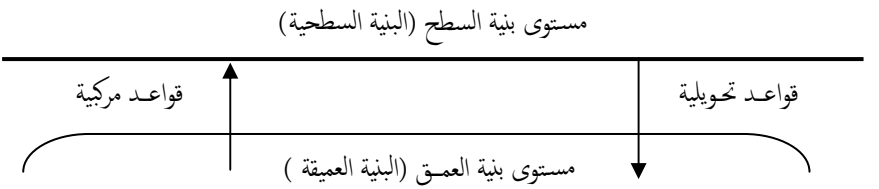

ويمكن أن نجمل النقاط التي طورتها هذه النظرية في مرحلتين :

- **مرحلة EST**: تم فيها الآتي:

- تعديل أو مراجعة الموضع الصحيح.

- البنية السطحية يمكن أن تؤثر أيضا في الدلالة.

- يحصل المعجم على وضع مكوِّن فرعي خاص داخل المكون الأساسي، إذ إن تقسيماته تتكون من سمات فونولوجية ودلالية ونحوية توضع من خلال تحويلات معجمية lexical transformation في الواسم - م- المجرد (P.M) للمكون الأساس م تطبيق تحويلات نحوية على النتيجة، تلك التحويلات التي تنشئ الأبنية السطحية

- **مرحلة REST**:

- تشكل قواعد الأساس مخطط إكس وصلة X - Bar التي تولد الأبنية العميقة، إذ لا وجود لأي جزء تحويلي فكل التحويلات تنكمش في تحويل واحد هو حرك ألفا ∞ move أي الأثر والعائد إليه فعندما يطبق تحول الأبنة العميقة إلى أبنية سطحية.

- تفسر البنية السطحية في اتجاهين: التفسير الدلالي يتجه إلى المكون الجزئي (للشكل المنطقيLF)، والتفسير الفونولوجي يتجه إلى المكون الجزئي (للشكل الصوتي PF)

- إيلاء المعجم أهمية أكبر لأنه المحور الذي تتلاقى فيه المعلومات من مكونات أخرى، وتتصل فيه ببعضها.[14]

ويمكن توضيح ذلك في الشكل الآتي:

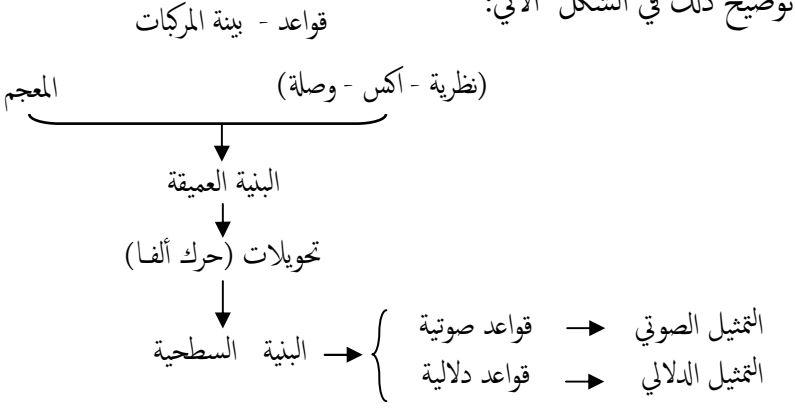

- تتصل مكونات النحو التوليدي ببعضها البعض بشكل منظم، ولكل مكون بنيته ووظيفته المستقلتين، وكلها تتفاعل بشكل قالبي.[15]

فمكونات النحو التوليدي تعني: البنية العميقة والبنية السطحية والتمثيل الصوتي والتمثيل الدلالي والمعجم والقواعد الصوتية والقواعد الدلالية، فالكل يتفاعل بعضه مع بعض بشكل قالبي على الرغم من أن لكل منها بنية ووظيفة مستقلتين، ذلك أن متكلم اللغة قبل أن ينشئ الكلام في الذهن يأخذ المعطيات من المعجم ثم بالاستعانة بقواعد التحويل يحول ما في ذهنه (البنية العميقة) إلى بنية ظاهرة (البنية السطحية) وتمثيل ذلك صوتيا (الكلام المنطوق) الذي يؤدي معنى محددا (الدلالة).

ولا بد هنا من الإشارة إلى الاختلاف بين النظرية التوليدية والنظرية النموذجية الموسعة، على الرغم من أن الأولى فرع عن الثانية، ويمكن حصر قضايا الاختلاف في الآتي ذكره :

- تعيد الدلالة التوليدية النظر في البنية العميقة، خاصة ما يتعلق بالفئات الكلامية لذا جاء عدد الفئات الكلامية أقل مما هو في النظرية النموذجية الموسعة. فمثلا لاكوف Lakoff وحَّد فئتي الفعل والنعت وجعلها فئة واحدة.

- تنتقد الدلالة التوليدية قواعد إدخال المفردات المعجمية خاصة ما تعلق بوظيفتها وبطبيعتها وبموقع إدخالها.
- تعتمد القضايا المنطقية في أبحاثها وترتكز على دور المكون الدلالي.[16]

وما يميز هذا النموذج هو:« أن ما يؤدي دورا مركزيا في الجدل حول علم الدلالة التوليدي والإبقاء على بنية عميقة نحوية ووضع التحويلات الناتجة عن ذلك بعدّها قواعد تربط مستويين محددين نحويا بعضها ببعض»[17]

أي أن ما يدور الجدل حوله بين النظرتين التفسيريتين: النظرية الدلالية التوليدية والنظرية النموذجية الموسعة هو ضرورة الإبقاء على البينة العميقة والمحافظة على تحويلاتها الممكنة لأن هذه القواعد التحويلية هي التي تربط لنا بين مستويين في البنية اللغوية هما: البينة العميقة والبنية السطحية.

4- **نظرية الحالات** Case Grammar**:** بعد ظهور كتاب تشومسكي (مظاهر النظرية التركيبية 1965م). شهدت النظرية تطورا كبيرا، خاصة في طور النظرية المعيارية الموسعة، إذ قام اللسانيون - الذين يسمون ما بعد التشومسكيين- بإضافات مست النظرية في كثير من جوانبها، في سعي للوصول إلى قواعد وأسس تمكنهم من تفسير المعرفة اللغوية في عقول المتكلمين .

ومن أهم النظريات المفسرة التي جاءت امتدادا للنظرية النموذجية الموسعة.

1- نظرية السين البارية: التي تشمل قواعد التكوين والمعجم. أي قواعد بنية العبارة وما تشمل عليه من قواعد التفريغ و القوانين الانتقالية والسمات السياقية.

2- نظرية التحكم المكوني والعمل: اهتمت بقضية العامل والربط السياقي.

3- نظرية الربط: اهتمت بالمقولة الفارغة أي الضمائرالمستترة التي لا تتمتع بصورة صوتية.[18]

4- نظرية الحالات[19]: وهي موضوع دراستنا هذه، والتي نخصها بكثير من التفصيل والشرح، ففي عام 1968 م نشر شارل فيلمور Charles. J. Fillmore [20] بحثا عنوانه « الحالة للحالة The case for case ». وكان هذا العمل البداية الفعلية للنظرية في حقل اللسانيات، وقد تلقفها الدارسون وعنوا بها أيما عناية دراسة ونقدا وتقويما، لكن الدارسين

للنظرية يرون أن أفكارها ليست جديدة، فقد: « أخذت عن أفكار ادوارد سابير المسماة "ثلاثة أنماط مهمة من الجمل three basic sentence types فقد قسم الجمل إلى ثلاث أقسام : الجمل غير المتعدية بذكر الفاعل المباشر، الجمل المتعدية مع المنفذ، الجمل غير المتعدية مع ذكر الفاعل غير المباشر».[21]

أي أن الفضل في التمييز بين الفاعل في البنية العميقة والفاعل في البنية السطحية يعود إلى ادوارد **سابير** الذي ميز بين ثلاثة أنواع مهمة من الجمل ورد فيها الفاعل، أما سبب تسميتها نظرية الحالات هو أن: «مصطلح الحالة تعميم وتوسيع لمصطلح تقليدي كان يدل في بعض اللغات على صيغ خاصة ببعض الأسماء التي تختلف كل صيغة منها باختلاف الحالة التي يكون عليها الاسم في الجملة مثل: حالة الـفاعلية (الرفع) Nominative وحالة المـفعولية (النصب) Accusative وحالة الإضافة (الجر) Genitive وحالة المفعول غير المباشر dative و في الأفعال وحروف الجر حيث إنها تؤثر في حالات المفعول به ومتممات الجملة Complaments وكل ذلك يظهر في صور حالات معينة »[22]

واللغة العربية من اللغات التي تتغير فيها الصيغ باختلاف الحالة ففيها الحالات المتعلقة بالرفع والنصب والجر بالنسبة للأسماء وحالات الرفع والنصب والجزم بالنسبة للأفعال وحالات البناء بالنسبة للحروف.

فالحالة الإعرابية في اللغة العربية إما أن تكون أصلية أو أحدثتها عوامل لفظية أو معنوية، وعليه نكون قد فهمنا سبب تسمية هذه النظرية بالحالة case، والآن نود تتبع نشأة هذه النظرية اللغوية في اللسانيات الغربية. ونبدأ بعَلَم اللسانيات التوليدية التحويلية الأول "نعوم تشومسكي الذي أورد في كتابه" المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها " عرْضًا مُهمًّا عن "وحدات النحو" ذكـــر فيه النظريات التي أتت امتدادا للنظرية الموسعة من بينها نظرية الحالات إذا أكد أن الأفكار الأساسية لنظرية الحالات نشأت عن دراسة جمل المصادر المؤولة clauses infinitival فالجمل الصحيحة تتطلب نظام قواعد معقد نوعا ما يربطها، ويلزم نتيجة لذلك ايجاد مصفاة تمنع البنى غير المقبولة من الظهور

وتعالج في الآن ذاته الظواهر المعقدة وتتخلص من الأنظمة الكثيرة والمفصلة للقواعد التحويلية وقواعد البنية المركبية.[23]

وقد كرس فيلمور جهده لإيجاد ما سماه تشومسكي مصفاة الحالة، التي تميز الجمل السليمة دلاليا من غيرها . فقد قال جون ليونز عن نظرية الحالات « لقد ميز تشومسكي فيها بين أمرين في التركيب العميق للجملة هما المسند إليه أو الفاعل، والمفعول في البنية السطحية، وقال: إن ذلك في الوظائف الدلالية للتركيب العميق للجملة، غير أن كثيرا من علماء اللغة، لم يوافقوا على مقولة التفرقة بين المسند إليه والمفعول وقالوا: إنّ هذا الأمر شكلي ونسبي أيضا، لأن تعريف المسند إليه أو المفعول يختلف من لغة إلى أخرى وبناء على ذلك فهما غير ذي أهمية واضحة في تحديد معنى الجملة»[24]

ومعنى ذلك أن الاسم المرفوع في جملة: "مات المهديُّ"، فاعل في التركيب السطحي للجملة لكنه مفعول به في التركيب العميق، وهذا التمييز بين الفاعل والمفعول به عده كثير من اللغويين أمر شكلي ويختلف من لغة إلى أخرى، لكنه في اللغة العربية أمر بالغ الأهمية في الأفعال المبنية للمجهول في بنيتها العميقة نحو (مات. تكسّر. تحطّم...). ولأهمية هذا التمييز وصل فيلمور إلى أن: «التحليل النحوي الحقيقي للجملة هو ذلك التحليل الذي يكشف بصورة مقنعة عن مكونات كل جملة في أعمق مستوى من مستويات التحليل النحوي ويكشف عن الحالات النحوية نحو: الفاعل Agen الأداة Instrumental المكان place »[25]

فالتحليل النحوي الدقيق للجمل هو ذاك التحليل الكاشف عن المكونات الحقيقية للجملة فجملة: "تكسّر الكأسُ" مكونة في الأساس من فعل وفاعل ومفعول به في التركيب العميق والاسم المرفوع " الكأسُ "ليس منفذا Agen للفعل "تكسر" إنما هو نتيجة لقوة ما، فالتحليل اللغوي يجب أن يفرق بين الفاعل في الجمل الآتية: [تكلّم المهديُّ، مات المهديُّ، تكسّر الزجاجُ، كسّرت الريحُ الأغصان].

من أجل ذلك نجد أننا. ففي كثير من التراكيب - في اللغة العربية مثلا - لا نستطيع بيسر أن نحدد الفاعل من المفعول به بمجرد التباس أو اختفاء بعض القرائن الدالة على واحد

منها في البنية السطحية مثل: الرتبة: أسبقية الفاعل على المفعول به فإذا قمنا بعملية تحويلية (التقديم والتأخير) يجب العودة إلى البنية العميقة حتى نميز بين الوظيفتين. الحركة الإعرابية: الرفع علامة الفاعل، وأن الفاعل من الأسماء فإنه قد يكون اسما مبنيا لا تظهر عليه الحركة الإعرابية، فيجب العودة إلى البنية العميقة حتى نميزه من خلال المعنى.

فنظرية الحالات تمكن من تحديد هذا الفرق ليس فقط من خلال الحركة الإعرابية بل من خلال المعنى العميق الذي تحدده البنية العميقة. إضافة إلى أنها تسمى أيضا:« قواعد الدلالة وتعني كثيرا من العلاقات التي تربط التراكيب المختلفة في الجمل المختلفة، بعضها ببعض يمكن تمثيلها بعناصر صغيرة هي العلاقات الدلالية»[26]

ويقصد بذلك جملة التراكيب التي لها بنية عميقة واحدة. إذ أن الكلمات في الجمل تنتظم وفق تراكيب يربط بينها رابط دلالي، فلا يمكن أن ترصف كلمات دون وجود رابط بينها يُوصل إلى المستمع رسالة مقبولة دلاليا.

فقد رأى مازن الوعر« أن علماء اللسانيات المنتمين إلى مدرسة الدلالات التصنيفية [فيلمور وتشيف وكوك] احتجوا أن البنية العميقة لا تستطيع ضبط الاختلافات الدلالية في تركيب نحو :

the door opened; jhon opened the door; the wind opened the door

فالأركان الاسمية(the door ; jhon ; the wind) لها علاقات دلالية مختلفة مع الفعل (opened) »[27] فالباب مجرب، وجون منفذ، والنافذة سبب.

لذا فإن الدارسين للنظرية يرون بأن فيلمور قدّم تعديلا لنظرية تشومسكي قصد به مجموعة المفاهيم التي تمكن الإنسان من إصدار بعض الأحكام المختلفة عما يجري من أحداث فمن يقوم بالحدث؟ ومن يقع عليه حدث ما؟ وما الذي حدث؟ ومتى وقع؟ وأين؟ ولماذا؟ ويورد فيلمور الأمثلة الآتية موضحا:

1- فتح عليٌّ الباب 2- فتح المفتاحُ البابَ

3- انفتح البابُ على يد عليٍّ 4- فُتح البابُ بالمفتاح

5- استخدم عليٌّ المفتاح لفتح الباب 6- فُتح البابُ بالمفتاح من عليٍّ[28]

فالاسم المرفوع بعد الفعل ليس فاعلا دائما على الرغم من أن قواعد اللغة العربية تعرب الاسم المرفوع في الجمل (1،2،3،4) فاعلا أما نظرية الحالات فترى الأتي:

عليٌ 1- منفذ المفتاحُ 2- أداة
البابُ 3- مجرب (اشترك مع علي) البابُ 4- موضوع
عليٌ 5- مستفيد البابُ 6- موضوع (بالاستعانة بالأداة "المفتاح")

ومن مبدأ أن لكل نظرية هدف تصبو لبلوغه، فإن نظرية الحالات لها غرض واضح فهي: « تهدف إلى اكتشاف العلاقات الدلالية التي تربط الفعل بمختلف الحالات».[29]
فالنظرية على غرار مثيلاتها في الدلالات التصنيفية تميّز بين أفعال سبع:
1 . أفعال كونية 2. أفعال اجرائية 3. أفعال حركية 4. أفعال أساسية
5. أفعال شعورية 6. أفعال استفادة 7. أفعال ظرفية (مكانية)
التي تتفرع بدورها على النحو الآتي:[30]

- أفعال شعورية
  - أفعال كونية: خوّف
  - أفعال اجرائية: يأمل
  - أفعال حركية: قال

- أفعال ظرفية
  - أفعال كونية : علا رأسه
  - أفعال اجرائية: تحركت إلى
  - أفعال حركية: حرّك

- أفعال استفادة
  - أفعال كونية: ملك
  - أفعال اجرائية: حصل
  - أفعال حركية: أعطى

بمعنى أن الفعل هو العنصر الأساس في الجملة فإن وضعناه فإنه يفرض وضع عناصر محددة في بقية الجملة وفق قانون المفردات. ومهمة نظرية الحالات كشفُ هذه العلاقات. إذن لكل فعل حالات تتسلسل بعده تباعا. والعلاقة بينهم علاقة وثيقة إذ تعد علاقة الفعل في العربية مثلا بالفاعل «علاقة الشيء بنفسه أي كأنها جزأ كلمة لا يستغني أحدهما عن الآخر».[31]

فمن أساسيات قواعد التركيب العربي أن لكل فعل فاعل، وهذا دليل التلازم القوي بين القالبين وقد أشار سيبويه لذلك في: "هذا باب المسند والمسند إليه" إذ قال: «هما ما لايغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدا».[32]

فلكل فعل فاعل يظهره وينجزه مثلما لكل مبتدأ خبر يتمه ويوضحه. من أجل ذلك سُمي هذان الطرفان في الجملة الفعلية أو الاسمية بالمسند والمسند إليه؛ فهما دعامتا التركيب الإسنادي العربي.

والمكون الرئيس لهذه النظرية إطار الحالة Case Farme وهو: « قالب يرتبط خلاله الفعل مع قائمة المعلمات التي يمكن أن ترتبط معه دلاليا في الجملة، ويستخدم هذا الإطار في تفسير الجمل، ويتكون من مجموعة من الحالات تسمى أدوار دلالية Roles Themantic فإطار الحالة يمثل الحالة الباطنية لقواعد الجملة» [33]

ويرى فيلمور أن كل جملة مكونة من: صيغة فعلية + قضية .

فالمقصود بالصيغة الفعلية: الفعل الوارد في الجملة وكل ما تعلق به: (الزمن،النفي، الاستفهام)

أما القضية فالمقصود بها الفعل ومحدداته من الحالات.

– واسم الحالة Case Marke – مركب اسمي Noun Phrase

- الجملة : صيغة فعلية + قضية . - صيغة فعلية : فعل + زمن (نفي / استفهام)

- قضية : فعل +حالات . - حالات : اسم حالة + مركب اسمي .

- واسم حالة : سوابق أو لواحق أو زوائد. [34]

كما أن هذه النظرية :«لا تقتصر على وصف التغييرات الظاهرة في أواخـــر الكلمات بل إنها تحسب حساب فكرة الإعراب المجردة»[35]

أي إن الاهتمام ينصب على مفهوم التعلق الموجود في العبارات الاسمية، والذي يسمح بارتباط الفعل بالحالات الكائنة في الجملة من خلال المعني أيضا. وهذا الارتباط يشكل لنا تركيبا لكن «مفهوم المسند إليه والمسند منفصل عن مفهوم المركب الاسمي فهما يدلان على الوظيفة النحوية أكثر من دلالتهما على الرتبة النحوية فقد يكون المركب الاسمي في وظيفة المسند إليه و قد يكون مفعولا به».[36]

ولا تقتصر نظرية الحالات على القواعد النحوية بل:« تهتم أيضا بخاصية تحليل الجملة واستعمالها في السياق وذلك بفهم الأنظمة الدلالية اللغوية. كما تهتم بالدراسة عبر اللسانية والمقارنات الصرفية والتراكيب»[37]

وتقوم هذه النظرية على ثلاثة أنواع من القوانين: قوانين التركيب الأساسي وقوانين مفرداتية وقوانين تحويلية.

قوانين التركيب الأساسي : للتركيب الأساسي خمسة قوانين أساسية هي :

①**القانون الأساسي الأول**: الجملة ← (تساوي/ تعوض) (مشروطية)+مساعد+جوهر

حيث إن : المشروطية يفسرها القانون الأساسي الثاني

( ) القوسان : يدلان أن ما يكون بداخلها أمر اختياري

مساعد : كلمة تساعد أفعالا اخرى في الصياغة والمعنى

الجوهـر: هو الجزء الأساسي من الجملة ويحمل معناها الرئيسي

القانون الأساسي الثاني : المشروطية ←

- الروابط الخارجية Extemal Condition
- ظروف الزمـان Time Adverbs
- أدوات الاستفـهام Interrogative Words
- أدوات النـــفي Negation Words

حيث إن : القوسان الهلاليان {} يدلان على امكانية اختيار عنصر أو أكثر من العناصر المذكورة داخل القوسين مثل (and, or).

الروابط الخارجية: عبارات الربط المنطقي التي تأتي في بداية الجمل (لهذا، بناء على ذلك...)

القانون الأساسي الثالث: الجوهر ← فعل + (محور)+ (مفعول غير مباشر)+ (مكان)+ (أداة) + (فاعل).

وقد غير الخولي مصطلح **فعل** إلى **عبارة فعلية** لأنها تدل في اللغة العربية على الفعل والصفة اللذان يتشابه دورهما في التركيب. ليصبح هذا القانون كالآتي:

الجوهر← عبارة فعلية + (محور)+ (مفعول غير مباشر)+ (مكان)+ (أداة) + (فاعل)

القانون الأساسي الرابع:

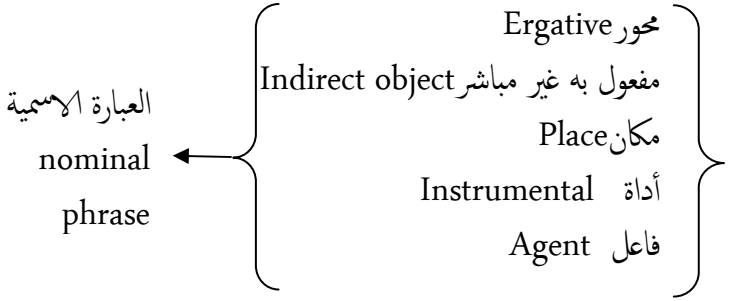

حيث إن { } يدلان على أن أي عنصر داخلهما يجري تعويضه بالعبارة الاسمية ← يدل على التعويض

العبارة الاسمية: تتكون من الاسم وتوابعه.[38]

والجدير بالذكر أن فيلمور سمى المفعول غير المباشر dative وذكر ذلك في كتابه الأول الحالة للحالة، وفيما بعد استغنى عنه وعوضه بالمجرب أو المستفيد، وسنعرض لذلك تفصيلا في الفصل الثالث.

القانون الأساسي الخامس:

العبارة الاسمية ← حرف جر + (معرف) + (جملة) + اسم

حرف جر: أو نسميه الـجارُّ.

معرف: ويقصد بها "ال التعريف" وضمائر الإضافة "المعرف بالإضافة خاصة الضمائر لأنها تعوض الاسم في اللغة العربية

()ا لأقواس: يقصد بها الاختيار بين المعرف أو الجملة.

ثم إن هذا القانون يفرض وجب احتواء التركيب الأساسي على عنصرين هما الجار والاسم. إضافة إلى تكرار (جملة) لأنها ذكرت في القانون الأساسي الأول، وتكرارها مهم لتكوين الجملة المركبة التي تعني احتواء جملة على جملة أصغر منها.

وقد عدل الخولي هذا القانون أيضا من حيث رتبة الجملة وجعلها بعد الاسم، ومرد ذلك سببان الأول التبسيط، والثاني أن الجملة في اللغة العربية إذا وصفت الاسم فإنها تتبعه.

فيغدو القانون الأساسي الخامس معدّلا كالآتي :

العبارة الاسمية ⟵ حرف جر + (معرف) + اسم+ (جملة) [39]

② **قوانين مفرداتية:** تعني القوانين التي تزودنا بالمفردات التي تجعل الأنموذج العام أكثر تخصصا، فهي تحوي الملامح والخواص اللازمة في جوانب اللغة (الصوتية والنحوية والدلالية) فهي تحل مشكلات الاختيار[40]

فهذا القانون يعطي ميزات المفردة التي نختارها للتركيب فمثلا عندما قال واسيني الأعرج في الرواية: جلس الناسُ، فعندما وضع الفعل جلسَ ارتسمت أمامه قائمة خيارات جعلته يختار كلمة " الناس" فالفعل جلس يفرض جملة من القوانين على الاسم المرفوع بعده هي: قوة لها القدرة على الجلوس.

لذلك فجملة الأفكار الخضراء تنام بعنف تكون مقبولة وفق القوانين التركيبية لكنها غير مقبولة وفق القوانين المفرداتية ولنوضح الفكرة أكثر نقدم الأمثلة الآتية لكلمات ونطلع على القوانين المفرداتية التي تحتويها دون ذكر المرفوع بعدها.

③ **قوانين تحويلية:** يتم بواسطتها تحويل التراكيب الباطنية إلى تراكيب ظاهرة، وتبرز أهميتها في الآتي :

- تنظر إلى الجملة على أنها مشتقة من تركيب آخر عبر عملية تحويل خاصة.

- تقدم تفسيرا لقدرة المتكلم انتاج وفهم جمل جديدة لا نهائية
- تعد القواعد التحويلية قواعدًا ذهنيةً، حيث إنها تهتم بالحقيقة الذهنية الكامنة خلف الأداء اللغوي الفعلي.
- ترى القواعد التحويلية بوجوب أن تختص النظرية اللغوية بمتكلم ومستمع نموذجيين في مجتمع لغوي متجانس عارف بلغته غير متأثر بظروف لا علاقة لها بالقواعد اللغوية ذاتها، أي أن يكون خاليا من عثرات اللسان والأخطاء الناتجة عن جهل بقواعد اللغة.
- تتميز القواعد التحويلية باعتمادها على المقدرة اللغوية الكامنة في أذهان المتكلمين وتحليل الجمل البسيطة والمعقدة وتفسير الجمل التي تحمل أكثر من معنى إضافة إلى بقدرتها على التفريق بين الجمل المختلفة في تركيبها السطحي.
- تفسر القواعد التحويلية الجمل التي اعتراها حذف فيتمكن السامع من فهمها. كما تفسر الجمل الصحيحة وغير الصحيحة نحويا.[41]

ولعل الدكتور محمد علي الخولي بعمله هذا يجلي لنا **مزايا نظرية فيلمور**- من خلال عرضه مقارنة لهذه النظرية بنظريات تشومسكي وكليسن وروبرتس - في النقاط الآتية:

1. العناصر المكونة للجوهر في القانون الأساسي الثالث ليست إجبارية الترتيب، إذ ترتبها القواعد التحويلية، وهذا يدل على أن هذا القانون ليس خاصا بلغة معينة.

2.تتجنب هذه النظرية المفاهيم السطحية مثل المبتدأ والخبر وترتكز على المفاهيم المعنوية المرتبطة بالبنية العميقة مثل: الفعل والمحور والمفعول غير المباشر والمكان والأداة والفاعل. وهي مفاهيم عالمية (وهدف النظرية التوليدية التحويلية الوصول الى نحو كلي - عالمي-).

3. البساطة وعدم التعقيد وعدم الانحياز لأي لغة فقوانين فيلمور خمسة فقط.

4. اعتبار الفعل دالة والحالات الاعرابية متغيراته في الجملة.[42]

ونخلص إلى أن النظرية تقوم أساسا على فكرة ضبط المصطلحات النحوية كالفاعلية والمفعولية إذ إن هذه المصطلحات لا تمكننا من التحليل الدلالي العميق الذي يحكم على سلامة الجملة أو غيره.

ولذا يقول مازن الوعر: « إن نظرية فيلمور الدلالية ليست نظرية تتعامل بشكل مباشر مع الأدوار السطحية إنها بشكل بسيط نظام دلالي وصفي يتعامل فقط مع المستوى الدلالي للقواعد»[43]

أي أن التحليل المطلوب من اللغوي هو ذلك التحليل الذي لا يكتفي بما هو موجود في السطح بل ذلك التحليل الذي يلج إلى البنى العميقة للجمل ويميز عناصرها الأساسية، ولعل تحليل التراكيب والبنى في نظرية الحالات قد ولج إلى التراكيب الباطنة وفرق لنا بين كثير من المفاهيم النحوية.

وعليه فالنظريات الدلالية في القواعد التوليدية نظريات لسانية انبثقت عن النظرية التوليدية التحويلية التي أهملت أول الأمر- حسب رأي الدارسين - أهمية المعنى في التراكيب، فأتت هذه النظريات لتركز على الدلالة والتفسير في تحديد المعنى، وعدّته الأساس الذي يستند إليه المتكلم في إنشاء الجمل، وكان كاتز وفودور وجاكندوف أكثر اللسانين الذين ركزوا على هذه النقطة.

الهوامـــش و المراجـــع

1- ينظر، أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط3 (1429هـ-2008م)، ص 275.

2- John lyons,Linguistic Semantics" An introduction", p212

3- راي جاكندوف،علم الدلالة العرفانية، ت عبد الرزاق بنور، مختاركريم، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة ، تونس، ص55-56

4- كارتر ديتربونتج، المدخل إلى علم اللغة، ص 268.

5 - John lyons,Linguistic Semantics" An introduction", p21

6 - ينظر.أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د،ط)، (2002 م) ص 251 . 252.

7- عادل فاخوري، اللسانيات التوليدية والتحويلية، دار الطليعة للطباعة والنشر،بيروت، ط2 شباط(1988م)، ص61.

8- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 71

9- ينظر. راي جاكندوف، علم الدلالة العرفانية، ص 56.

10- ينظرجون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ت حلمي خليل، دار المعرفة الجامعة الاسكندرية، ط1(1985) ، ص 182.180.179

11- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 67

12- ينظر ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ص 18. 19

13- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 255.

14- ينظر نعمان بوقرة، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 171.

15- ينظر برجيته بارتشت، مناهج اللغة من هرمان باول إلى ناعوم تشومسكي، ت سعيد بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة ، ط1(2004)،ص290

16ينظر المرجع السابق، ص 293.
17- ينظر ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)،ص22.
18- كلاوس هيشن، القضايا الأساسية في علم اللغة، ت سعيد بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر، ط1 (2003 م)، ص 189.
19- Case Grammar وجدت ترجمات عديدة لهذا المصطلح منها: نظرية الحالة، نظرية الحالة النحوية، نظرية قواعد الحالات، نظرية الحالة الإعرابية، نظرية الحالات. واعتمدت مصطلح' نظرية الحالات'لأنه كثيرا ما ترد بمسمى Case Theory على الرغم من أن الترجمة الدقيقة لمصطلح Case Grammar قواعد الحالة.
20- شارل فيلمور: لساني أميركي، ولد عام 1929، يشغل منصب أستاذ فخري في اللسانيات في جامعة كاليفورنيا، حصل على شهادة الدكتوراه في اللغويات من جامعة ميتشيغان عام 1961، مهتم بمجال بناء الجملة و دلالات المفردات، متأثر بمنهج تشومسكي اللغوي (القواعد التوليدية التحويلية)، يعد من مؤسسي علم اللغويات المعرفية
21-Thomas Wasow , Form and meaning in language,' paper on semantic roles by Charles. J. Fillmore' ,Stanford :CSLI Puplications, 2003,p170
22- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص 169.
23- ينظرنوم تشومسكي،المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخداماها،ت محمد فتيح، دارالفكرالعربي، القاهرة، ط1 (1993م)، ص 240-242
24- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص 169.
25- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
26- Terence Odlin, Language Transfer cross – Linguistic influence in language learning CAMBRIDGE university press 1989 , 1 pub , p 75.

27- ينظر مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص58

28- ينظر السعيد شنوقة ، مدخل إلى المدارس اللسانية ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، ط1 (2008م) ص 122

29- Charles J Fillmore , The case for case, the ohio state university ,April 1967,p01

30- ينظر مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص78

31- ينظر مصطفى حميدة، نظام الإرتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان ناشرون والشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، الجيزة مصر، ط1 (1997)، ص 165.

32- أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ت عبد السلام هارون، مكتبة الخانقجي القاهرة، ج1، ط3 (1408هـ-1988م) ص 23.

33- زينب خلف وميثم شهيد، تطبيق محوسب لمعالجة الجمل الانجليزية البسيطة، مجلة علوم انسانية، السنة 6 العدد 38 صيف 2008.

34- ينظر أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 26.

35- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق للنشر والتوزيع الأردن، ط1 الإصدار1 (2002) ص135.

36- Terence Odlin, Language Transfer cross-linguistic influence in language learning , p 75.

37 - محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح للنشر والتوزيع الأردن، (د.ط) 1999، ص45-50.

38- ينظر المرجع السابق، ص 38.

39- ينظر المرجع السابق، ص50.49.48

40- ينظر المرجع السابق، ص65

41-ينظر حسام البهنساوي، القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، (د،ط)، (د،ت)، ص97-98.

42 - ينظر المرجع السابق، ص53.

43- ينظر مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص85.